« السفير » ١١/١٣) ان « موقف اجهزة المقاطعة لم يتغير اطلاقا بالنسبة للبواخر الاجنبية التي تعبر قناة السويس محملة بمنتجات الى اسرائيل او عائدة من موانىء اسرائيلية محملة بمنتجات اسرائيلية » واضاف « ان اي باخرة من هذا النوع تدرج في القائمة السوداء ويترتب على ذلك عدم جواز رسوها في اي ميناء عربي او تقديم اي تسهيلات لها » واعلن « ان الباخرة اوليمبوس التي عبرت قناة السويس محملة بالاسمنت ألى اسرائيل تم ادراجها في القائمة السوداء ، وقام المكتب الرئيسي للمقاطعة بمطالبة سائر المكاتب الاقليمية بادراجها في القائمة السوداء » . وان هذه الخطوة الايجابية يجب ان تكون منطلقا لممارسات اكثر فاعلية واوسع مدى تستهدف التصدي لاتفاقية سيناء ، بجانب الجهد السياسي الموجه لها باجمال ، تصديا لمفرداتها ولمكوناتها الجزئية .

اما المحور الثاني الذي اشرنا اليه فهو انفتاح مصر اقتصاديا على السوق الرأسمالية . وهذا الانفتاح سيصطدم حتما باحكام المقاطعة في الحالات التي يكون فيها الرأسمال الاجنبي (الممثل بالشركات) على علاقة مع اسرائيل . فقد نصت احكام المقاطعة على انه « يحظر ... التعامل مع الشركات او المؤسسات الاجنبية العامة او الخاصة في الحالات التالية :

أ ــ اذا انشأت لها مصنعا (فرعيا او رئيسيا) في اسرائيل .

ب ــ اذا انشأت لها مصنعا للتجميع في اسرائيل ...

ج ــ اذا كان لها وكلاء عاملون او مكاتب رئيسية للشرق الاوسط في اسرائيل .

د ــ اذا منحت امتياز حق استعمال اسمها الى شركات اسرائيلية .

هـ ــ اذا ساهمت في شركات او مصانع اسرائيلية .

و ــ اذا قدمت المشورة او الخبرة الفنية الى المصانع الاسرائيلية ... » .

وبالتأكيد فان عددا كبيرا من الشركات الاميركية التي سوف تستفيد من هذا الانفتاح الاقتصادي تقع في واحدة او اكثر من « المحظورات » المدرجة اعلاه . وقد بدأت بوادر الاصطدام بين احكام المقاطعة العربية وتوجه الشركات الاميركية الى مصر في المسألة التي اثيرت حول شركة فورد . ففي شهر تشرين الاول الماضي قام وفد من الشركة بزيارة الى مصر في محاولة لتأسيس مصنع لصناعة السيارات والجرارات . ومن المعروف ان شركة فورد مدرجة في القائمة السوداء ومقاطعة عربيا منذ العام ١٩٦٦ . وننقل فيما يلي المعلومات التالية عن هذا الموضوع :

بدأت قصة فورد بوصول معلومات الى المكتب الاقليمي للجمهورية العربية المتحدة نقلها الى المكتب الرئيسي ، مفادها ان اسرائيل تتفاوض مع فورد لانشاء مصنع تجميع سيارات النقل والجرارات . وتقول « الاهرام » (١٩٦٦/١١/٢٤) « انه اذا تم الاتفاق فان فورد ستكون اول شركة اميركية كبرى تنشىء لها مصنعا في اسرائيل ... وفي فترة التحقيق والتحري نهجت فورد اسلوبا غريبا في محاولتها لتوجيه ضربة للمقاطعة وشل اية حركة لها . وبعد انقضاء فترة الانذار المعتادة قررت مكاتب المقاطعة ادراج اسمها على قائمة الشركات الممنوعة من التعامل مع البلاد العربية . وظهر ان الهدف من بناء هذا المصنع هو انتاج سيارات شحن في اسرائيل لاهداف عسكرية وتسهيل انتقال قواتها من منطقة الى اخرى . وذكر ايضا ان البلاد العربية تستورد سنويا ١٤ الف سيارة من انتاج فورد مقابل الف تستوردها اسرائيل . وتقرر ايضا ان تشمل المقاطعة مختلف انواع السيارات التي تنتجها عدة شركات تابعة لها ومصنعين لتجميع قطع السيارات في الاسكندرية والمغرب وكافة وكالاتها في المنطقة العربية ، بالاضافة الى شركات تشرف عليها فورد واهمها شركة فيلكو التي تنتج الادوات والالات الكهربائية المختلفة . وظهرت الحقيقة المذهلة على لسان مسئول في شركة جنرال موتورز ان شركته لا تسمح بانشاء معامل تجميع لها في اسرائيل خوفا من منع دخول منتجاتها الى البلاد العربية ، واكد ان الضغط الصهيوني بدأ من سنتين على شركات السيارات لحملها على انشاء مصانع في اسرائيل ولم ترضخ لهذا الضغط سوى شركة فورد » (هاني الهندي ، المقاطعة العربية لاسرائيل ، ص ص ١١٣ ، ١١٤) .

ان هذه الحقائق جعلت محمد محجوب يصرح ، في اثناء زيارة وفد الشركة الى مصر ، بان شركة